كوبنهاجن – GAC: مسار العمل 2 بخصوص CCWG المساءلة – مناقشة GAC
السبت، 11 مارس، 2017 – من الساعة 03:15 م إلى الساعة 04:00 م بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاغن، الدانمارك

الرئيس شنايدر: شكراً. نرجو منكم جميعًا التفضل بالجلوس. نحن على وشك البدء من جديد.

لعلمكم، فقد أرسنا جميعًا بعض الأسئلة فيما يتعلق باللجنة التي ذكرتها منال التي ستحدث يوم الاثنين 15:15 إلى 16:45 في القاعة رقم سي 1.4. وهذه هي قاعة المنظمة الداعمة للأسماء العامة. وهناك أسئلة يمكن أن تشكل أساس النقاش لهذه اللجنة. وهي بالتحديد سبعة أسئلة، وقد استلمتم الأسئلة بالفعل، حيث سيكون من المفيد الحصول على بعض التعليقات عليها حتى يكون لدى منال بعض المعلومات الأساسية أو وجهات النظر الذي يمكنها الرجوع إليها أو الاعتماد عليها.

إذن منال، شكرًا لك.

من فضلكم.

منال إسماعيل: شكرًا لك، توماس. وقد كنت سأقدم اقتراحًا، لأني أعرف أن الوقت ضيق والزملاء قد اطلعوا على الأسئلة لتوهم.

لذا، ربما إن كانت هذه طريقة أفضل للقيام بذلك، فربما يمكنني فحسب أن أذكر موقف GAC فيما يتعلق بما يتم إرساله في الخطاب، وبعدها فصل هذا عن تفاعلي اشخصي في اللجنة عند الرد على الأسئلة.

لذا، يمكنني أن أقدم هذه المشاركة من منظور فردي، إلا أني عندما يتعلق الأمر برد اللجنة الاستشارية الحكومية، فيمكنني أن أصر على ما تم إرساله في الخطاب، إذا كانت هذه طريقة أفضل للقيام بهذا.

شكراً.

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

الرئيس شنايدر: شكراً. أعتقد أن هذا العرض منطقي.

أية أسئلة أو تعليقات من اللجنة الاستشارية الحكومية؟

هناك سؤال. هل يمكننا عرض الأسئلة كما هي معروضة في الخطاب المرسل من أولوف على الشاشة حتى يمكن للناس الحصول على فرصة للنظر فيها؟

شكرًا جزيلاً. كان هذا سريعًا للغاية. لذا، فهذه هي الأسئلة السبعة.

إن أمكنكم التنقل لأعلى قليلاً بحيث نرى السؤال الأخير. إنها سبعة أسئلة في المجمل. وهو سطر واحد. حسنًا، ها نحن.

لذا، فإن محتوى السؤال يتعلق بالأساس بنطاق المراجعة القامة كما اقترح الرؤساء المشاركون في مجموعة العمل المجتمعية، للحد من هذا النطاق مع مراعاة أنهم يعملون بالفعل على بعض الجوانب بخصوص المساءلة والشفافية. ويجب أن يكون السؤال بين يدي فريق المراجعة بنفسه أو يجب أن تكون هناك بعض الإرشادات من منظمة الدعم/ اللجان الاستشارية.

بعد ذلك، هناك أيضًا بعض الإشارة إلى عملية اختيار فريق المراجعة. وربما يلزم إضافة ذلك هنا، لمن لا يرون هذا، أنه حتى آخر سبتمبر، تم تشكيل فرق المراجعة على أساس الترشيحات والترشيحات الذاتية من الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN مع رئيس مجلس إدارة GAC. وهذه هي الطريقة التي اعتدنا على تنفيذ ذلك بها. مع ذلك، فمنذ شهر أكتوبر الماضي، كانت هناك آلية اختيار سارية يتم استخدامها الآن لأول مرة في مراجعة SSR2 حيث لا يوجد أكثر من الرئيس التنفيذي في ICANN ورئيس مجلس إدارة GAC إلا أن من يتخذ القرار بخصوص التكوين يكون كافة الرؤساء ورؤساء المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية. ويمكن لكافة هذه المنظمات الداعمة أن تقترح ثلاثة أعضاء يرون أنهم تابعين لهم إلى حد ما أو مصادق عليهم. ومن ثم، يصبح الإجمالي 21، إذا كنا سنعد ثلاث أعضاء سبع مرات لسبعة منظمات داعمة/ لجان استشارية. ومن ثم يصبح فريق المراجعة الجديد أكبر إلى حد ما من الفريق السابق الذي كان 15 إلى 17 عضوًا

وبحد أقصى 18. كما كانت هناك بعض المناقشات مع أول فريق مراجعة SSR2 حول كيفية عمل هذا وبعض التحديات بخصوص الاختيار. وهذا ما يشير إليه السؤال الخامس على وجه التحديد. بعد ذلك، يتعلق السؤال السادس بما إذا كان من المفيد وجود أعضاء من مجموعة العمل المجتمعية بخصوص المساءلة كجزء من ATRT؟ وسيكون الوضع في حالة حدوث هذا شيئًا سيرغب الجميع في رؤيته. والسابع هو فقط هل هناك أي موضوعات أخرى.

لذا، هذا هو النطاق، هذه ممارسة تعليمية أو محاولة للتعلم من الخبرات الحديثة.

وأرى أن أولوف يرفع إصبعه في الهواء، لذا أود أن أترك له الكلمة لإضافة بضعة ملاحظات.

شكراً.

أولوف نوردلينغ: شكرًا جزيلاً لك سيدي الرئيس. لدى بضعة نقاط دقيقة حول عملية التطبيق، لأنه نوعًا من إعلان عام بفتح الطلبات لفرق المراجعة هذه، وبموعد نهائي بعد شهر أو أكثر بقليل. وعند التقدم، لأنه لا يزال يسمى للأفراد المهتمين بتقديم أنفسهم وتقديم طب، فهي تشير إلى تبعيتهم أو على العكس، أي منظمة دعم/ لجنة استشارية يسعون للحصول على تصديق منها. وهذا نوع من مجموعة الطلبات التي يتعين على المنظمة الداعمة/ اللجنة الاستشارية، مثل اللجنة الاستشارية الحكومية، النظر فيها واتخاذ قرار، حسنًا، يمكننا بالفعل التصديق على ثلاثة أو أقل. وليس هناك أي التزام. إلا أننا يمكننا ضمان وجود ثلاثة تصديقات تنظيمية على فريق المراجعة الفعلي.

حسنًا، إذا كان الأمر يعتمد على الاختيار النهائي بين رؤساء المنظمات الداعمة/ اللجان الاستشارية فيما يتعلق بالعدد النهائي في هذه الحالة.

مجرد إضافة بسيطة.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكراً. وأعني، الأمر كله فني وإجرائي. أعتقد من وجهة نظري على الأقل، فالهدف من أي عملية اختيار يجب أن يكون وجود بعض التنوع، لنقل مثلاً، في المنشأ الجغرافي بالإضافة إلى خبرات أصحاب المصلحة المدرجة. وهذا يمثل تحدي إذا كانت اللجان الاستشارية/ المنظمات الداعمة في معزل، وتطور المرشحين وبعدها تجتمع معًا. ولا يعني هذا بالضرورة أن لدينا توازن وتنوع جيدين بصورة عامة. لذا، فهذا أحد التحديات بالطبع. فقد كانت قبل ذلك ربما أقل، لنقل، توزيعًا أو مشاركة من حيث آلية الاختيار، إلا أنكم كان لديكم كافة الأسماء مرة واحدة ورئيس اللجنة الاستشارية الحكومية وكان الرئيس التنفيذي ينظر في الأمر في المجموعة الكاملة. وكان لهذا ميزة أنكم لديكم شعور أفضل لكيفية تحقيق التوازن المناسب.

لذا، أكتفي بهذا القدر حتى الآن، بشأن هذا الأمر. وأفترض أن منال، أولاً، أود أن أدعوكم للمشاركة، بالرغم من معرفتي أن هذه الجلسة تتداخل مع بعض الأمور الأخرى التي ترونها بالفعل في جدول الأعمال من صفحة واحدة، فهي جلسة عبر المجتمع مع مفوضي حماية البيانات وهذه أيضًا جلسة مفتوحة لمجموعة عمل المناطق المهمشة. لذا، فهذا أحد التحديات لجلسة اللجنة الاستشارية الحكومية هذه المحدد لها يوم الاثنين، أن هناك جلسات أكثر في هذا اليوم وتتداخل معها.

أعتقد أن منال ستبلغنا بهذا. وسنجد وقت لها على وجه التحديد للحديث إلينا في وقت لاحق الأسبوع القادم، وبعدها، سنوجز نوعًا ما، ونجد وقت للإيجاز وبعدها نرى ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية سترد ككل إذا كان ذلك مفيدًا.

إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، توماس. بخلاف أي معايير تختارها اللجنة الاستشارية الحكومية، فهناك معايير إضافية وهذا نوع من الالتزام بالمساهمة. وهذا ليس التزامًا مكتوبًا، على الأقل التزام أخلاقي. لأن لدينا ثلاثة أعضاء، وهم يتنافسون استنادًا إلى هذه المعايير، إلا أنهم لا

يتحدثون طوال الفترة بالكامل. وبعضهم يقدم بضعة سطور فحسب في الدردشة. هذا كل شيء.

لذا، يجب أن يكون لدينا التزام أخلاقي. بخلاف ذلك، سنهتم بهؤلاء المشاركين بنشاط شديد خارج اللجنة الاستشارية الحكومية. ولديهم جميع الموارد مهما تكن، وقد أتوا، وبعدها، عندما يكون أي عضو في اللجنة الاستشارية الحكومية وحيدًا، فسيقال أنكم أقلية وعليكم الانضمام للجماعة، وسيكون وحيدًا يعكس آراء الزملاء، غلا أنه لا يوجد زملاء آخرين في الواقع. لذا، توجد معايير أخرى ستتم إضافتها، في نوع ما من الالتزام.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، كافوس. وأعتقد أن الرسالة مسموعة ومفهومة ومناسبة للغاية. فأنتم تحتاجون لمراعاة أن أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية ليسوا بالضرورة وحدهم من يتم اقتراحهم أو دعوتهم للمشاركة في فريق المراجعة. ويمكن أن يكون أشخاص خارجيين، أشخاص من الأجزاء الأخرى من الحكومات ولكن ليس بالضرورة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أو خبير آخر تعتمده اللجنة كمشارك نيابة عنها أو بالتبعية. لذا، فهذا لا يعني بالضرورة أننا نتحدث عن أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكن بالطبع، يجب أن يكون واضحًا إلا أنه ليس دائمًا واضحًا في الواقع وهذا ليس سفرًا حرًا ولكنه أيضًا عمل نشارك فيه في تمارين مثل هذا.

شكرًا لك، كافوس.

إذا لم تكن هناك أية أسئلة إضافية، فدعونا نعود ونقضي بقية الوقت الذي لدينا حتى الساعة الرابعة على مسار العمل 2 المساءلة الذي سمعنا بالفعل بعض التقارير والمساهمات الجيدة والقيمة حوله. وربما ما سأقترحه هو أن نستخدم هذا الوقت في النظر على وجه التحديد في هذه المجموعات الفرعية من مساء العمل 2 حيث لدينا تقرير مطروح للتعليق العام الآن أو على وشك الظهور. وبعض هذه المعلومات حول الأوراق التي قدمتها ACIG لنا منذ بعض الوقت حيث نرى كافة الطلبات للتعليق العام ومساهمات المجتمع المدرجة. ولا يتعلق

الأمر فقط بمسار العمل 2 من مجموعة عمل المساءلة. وليس هناك آخرين في هذه الورقة أيضًا. لكننا نحتاج لمن يشكلون جزءًا من مسار العمل 2. مثلاً، مسودة التوصيات لتحسين شفافية ICANN. وقد تم إرسال هذا إلى اللجنة الاستشارية الحكومية يوم 22 فبراير بموعد نهائي 10 أبريل. بعد ذلك، لدينا هذا الاستبيان الشهير حول الاختصاص حيث طلب منا تقديم بعض الإجابات بحلول الموعد النهائي في 17 أبريل. استبيان التنوع، ولست متأكدًا مما إذا كان هذا جاهزًا حتى الآن. أعتقد أن هذا سيأتي قريبًا جدًا. لذا، فليس لدينا موعد نهائي حتى الآن. وبعد ذلك، يسري نفس الأمر على إطار عمل التفسير لحقوق الإنسان في ICANN.

لذا، اعتقد أن هذا أحد الأسئلة الرئيسية التي يجب أن نوضحها أو نتفق عليها والتي نحاول ونتوصل بشأنها إلى إجماع في اللجنة الاستشارية الحكومية أو ما إذا كان يكفي دعوة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الأفراد لتقديم تعليقات نيابة عن أنفسهم.

فالأمر ليس حصريًا بالتبادل. يمكننا أيضًا دعوة الجميع لتقديم تعليقات فردية بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى موقف مشترك بالإجماع. وقد قمنا بهذا من قبل في مراحل مبكرة من مجموعة العمل المجتمعية أيضًا. لكن السؤال على وجه التحديد يتعلق بأين سترغبون منا أن نبذل جهودًا للتوصل إلى مساهمات بالإجماع.

أرى كل من ممثل إيران وممثل سويسرا. شكراً.

ممثل إيران: شكرًا لك، توماس. وربما هناك بعض سوء الفهم. لا يتم طرح الاستبيان الصادر من الاختصاص أو مجموعة العمل المجتمعية على اللجنة الاستشارية الحكومية بصفتها جهة للتعليق. بل على كل عضو في اللجنة الاستشارية الحكومية. وليس فقط أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، بل أعضائها بالإضافة إلى أي أصحاب مصلحة آخرين في الدوائر.

لذا، لا يطلب من اللجنة الاستشارية الحكومية بصفتها إحدى المنظمات الأعضاء التوصل إلى رد بالإجماع على هذه الأسئلة. فيمكن لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية كأفراد، بالإضافة إلى الدوائر وأصحاب المصلحة في عضو اللجنة الاستشارية الحكومية الرد

بصورة فردية على هذه الأسئلة. ولا يتطلب الأمر وجود إجماع في اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا يجب أن يكون ذلك واضحًا.

لقد سألني ثلاثة أشخاص وأجبت عليهم أنكم يمكنك الرد بصورة فردية كحكومتكم بالإضافة إلى أي سجل آخر أو أمين سجل أو مزود خدمة إنترنت وما إلى ذلك.

لذا، دعوني أوضح أن الاستبيان غير موجه إلى اللجنة الاستشارية في اللجنة الاستشارية الحكومية للرد عليه.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، كافوس. هذا واضح فيما يتعلق بالاستبيان حول الاختصاص. فهز ربما لا يقدم أي فائدة كبير لمحاولة وتجميع شيء ما حول مستوى إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية ولكنه يبلغ عن الخبرات من الحكومات الفردية.

ربما يكون مختلفًا مع مساهمة حول الاستبيان الآخر، أو ليس الاستبيان بل على مسودة التوصيات الأخرى لتحسين شفافية ICANN. وهذه مساهمة أخرى مطلوب منا تقديمها. وهذا هو سؤالي لكم، فيما إذا كنتم تعتقدون أنها سيكون من المفيد محاولة والعمل على تحقيق إجماع في مساهمة اللجنة الاستشارية الحكومية في هذا الصدد. ويحق للجميع بالطبع تقديم مساهمات فردية في هذا الصدد. مع ذلك، تعد مسودة التوصيات لتحسين شفافية ICANN المطروحة للتعليق العام منذ 22 فبراير بموعد نهائي 10 مارس، أي شهر من الآن، شيءً يمكن أن تتخذ اللجنة قرارًا فيه بمحاولة الوصول إلى شيء بالإجماع. والأمر هو أننا إذا كنا نتوصل إلى موقف يتم الاتفاق عليه من كامل اللجنة الاستشارية الحكومية، فهو بالطبع أقوى مما إذا كان لدينا أعضاء أفراد يقدمون وجهات نظرهم. وهذا هو سبب طرح هذا السؤال.

نعم، ممثل إيران، تفضل.

ممثل إيران: عذرًا، توماس. ولا يزال الأمر غير واضح بخصوص طريقة الشرح. يرجى التحقق مع نواب الرئيس في مجموعة العمل المجتمعية فيما إذا كانت هذه التوصيات تتطلب وجود إجماع. لأن ذلك به الكثير من المخاطر، فإذا شارك 100 وأجاب 99 بالموافقة وواحد فقط بالنفي، فلن تكون هناك إجابة؟ ليس الآن. أنا لا أفهم ذلك. ولا أعتقد أن الهدف هو أن يكون هناك إجماع مماثل.

لذا يرجى التحقق. ربما أكون مخطئًا، وقد تكونون محقين، ولكن يرجى التحقق معهم. ما هو نطاق الإجابات وما هي طبيعة الإجابة و(غير مسموع) الإجابة؟ لا أعتقد أن هناك نصيحة بالإجماع لهذه التوصيات. شكراً.

الرئيس شنايدر: شكراً. لا، لم أقل أن هذا يتطلب وجود إجماع. فهذا أمر مختلف.

والأمر هو أننا يمكننا التفكير فيما إذا كنا نريد تقديم نصيحة بالإجماع. كما تحتاجون أيضًا للتفكير قبل هذا، لأنه في النهاية، مثل مسار العمل 1، سيكون هناك تقرير، كافة المسارات الفرعية سيتم جمعها في تقرير واحد سيتضمن التوصيات. وفي أسرع وقت، في هذه المرحلة يجب أن نحاول ويكون لدينا رأي بالإجماع حول ما إذا كنا كمنظمة عضو سنعتمد أو ندعم وما إلى ذلك التقرير.

لذا، في هذه المرحلة، لسنا مجبرين على وجود أي إجماع حول هذا الأمر. فنحن فقط من يقرر ما إذا كنا نود إرسال رسالة بالإجماع في فترة التعليقات العامة، ولكن هذا أمر اختياري. شكراً. ممثل سويسرا. عذرًا على الانتظار. شكراً.

ممثل سويسرا: مرحبًا. طاب مساؤكم، وشكرا على منحي الكلمة.

أعتقد أن الأمر يعتمد على الغرض من الاستبيانات المختلفة أو مسودة التوصيات قيد التعقيبات العامة، أو التي ستكون معروضة للتعليق العام. كما قال ممثل إيران سابقًا والاختصاص القضائي، فالاستبيان يتعلق أكثر بالعثور على البيانات. لذا، فالأمر يرتبط

أكثر بالخبرات المحددة سواء الحكومات أو أصحاب المصلحة الآخرين في اختصاص ICANN. لذا، اعتقد أن المساهمة العامة من اللجنة الاستشارية الحكومية لن تكون مفيدة للغاية.

وفيما يتعلق بإطار عمل التفسير لحقوق الإنسان، كما قلت هذا الصباح، فسيطرح للتعليق العام في المستقبل القريب كما أتمنى. وهنا سأحتج على الاستجابة العامة في اللجنة الاستشارية الحكومية لأنه سيكون تقريبًا ناتجًا نهائيًا في هذه المجموعة الفرعية. لذا، سيكون من الجيد للغاية أن يكون لدينا تفاعل مماثل على ذلك من اللجنة الاستشارية الحكومية ككل بدون المساس بمساهمات الأفراد من أعضاء اللجنة بالطبع. لذا، مراقبو GAC.

مساءلة المنظمات الداعمة/اللجان الاستشارية. أعتقد أنه سيكون من اللازم وجود تفاعل في اللجنة الاستشارية الحكومية كمساهمة عامة لأن ما يطلب منا في اواقع في هذا المنصب حول المساءلة في مختلف أجزاء المجتمع واللجنة الاستشارية نفسها. لذا، أعتقد أننا يتم التعامل معنا بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل.

وبالنسبة إلى الشفافية، ربما تكون هناك جوانب مرتبطة أكثر باللجنة ككل أو ربما تكون مصلحة عامة كما أوضحنا في الموجز الذي قدمته الأمانة. وهذا يتعلق بالتحديد بالأحكام الجديدة والشفافية في التواصل مع الحكومات، بالرغم من أنه قد يكون هناك بعض الجوانب الأخرى من التقرير التي يمكن أن تكون ذات مصلحة عامة لكامل اللجنة الاستشارية الحكومية.

بالنسبة للتنوع، مرة أخرى الاستبيان، الذي تم الانتهاء منه، يتعامل مباشرة مع المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية كأجزاء مكونة من مجتمع ICANN. لذا، مرة أخرى، أعتقد أن هذه إجابة من اللجنة الاستشارية الحكومية بدون المساس بأن ردود دول الأفراد ستكون مفيدة.

وبخصوص التوصيات في الوثيقة، حول مساءلة العاملين، يمكن أن يكون مفيدًا أن نذكر خبراتنا في هذا الجزء من الدعم، الذي يمثل خبرات الأمانة المستقلة التي تتعامل في النهاية مع أحد المخاوف البارزة ربما في المجتمع حول مساءلة العاملين والتي بالرغم

من تنظيم العاملين داخل مؤسسة ICANN، فإن بعض الأقسام منهم يقصد منها خدمة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية المختلفة وليس العمل فقط على مصالح مؤسسة ICANN نفسها.

لذا، أعتقد أن خبراتنا مع الأمانة المستقلة يمكن أن تكون مفيدة للمجتمع الأوسع.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لممثل سويسرا. لذا، فقد حددنا عددًا من جوانب مسار العمل 2، التي تجري حاليًا أو ستبدأ قريبًا فترات التعليقات العامة الخاصة بها، حيث ستقترحون أننا سنحاول ونتوصل إلى رؤية مشتركة وآراء مشتركة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ككل.

بالنسبة للآخرين، يرجى التعليق حول كيف ترون هذا، لأن الأمر يتمثل في أنه في حالة اتخاذ قرار، فنحن نود أن نتوصل إلى موقف مشترك في اللجنة الاستشارية الحكومية، مع مراعاة الأطر الزمنية المدرجة، فلن تكون لدينا اجتماعات مادية أخرى لمناقشة الأنسب مع من بين كل هذه سواء الجارية الآن أو التي تنتظر فترات التعليقات العامة، لكننا سيكون علينا القيام بهذا عبر الإنترنت بصورة ما أو ربما استخدام المؤتمر اهاتف في بعض المراحل. لذا، سيحتاج هذا لبعض الإعداد، دعونا نضعه بهذه الصورة حتى نتمكن من القيام به.

لذا، يرجى من جميع الآخرين تقديم وجهات نظرهم حول ما إذا كنتم سترون أن سيكون من المفيد محاولة التوصل إلى مركز مجمع في اللجنة الاستشارية الحكومية.

نعم ممثل البرازيل. شكراً.

ممثل البرازيل: شكرًا لك، توماس. بسماع ما قاله كل من كافوس وجورج، أعتقد أنه سيكون من المفيد محاولة وجود مركز مشترك حول هذه الموضوعات. ولست معتادًا شخصيا على النصوص، وأعتقد أن معظمنا ليس كذلك، لأن هناك العديد من المسارات. لكني أفهم أن

المساءلة والشفافية والتنوع هي موضوعات يوجد الكثير من النضج بشأنها في المجموعة ويمكن أن يكون لدينا مركز مشترك حولها.

لذا، أعتقد أن هذا يستحق. وأعتقد أننا سنحتاج لبعض المواد التي ستحلل أحدث النصوص وربما نحاول تنظيم الموعد النهائي والإطار الزمني الذي لدينا لهذا.

لذا، أترك الأمر بين أيديكم، وأعتقد أن هذا يستحق. مرة أخرى، كما قلتكم، لنفكر في المستقبل، فقد نصل في نقطة ما إلى أننا يطلب منا كمجموعة. وإذا كان يمكننا المشاركة، أعتقد بخصوص الموضوعات الثلاثة على الأقل، وهو ما أعتقد أنه سيكون مرحلة متقدمة من الإعداد، فأعتقد أن هذا جدير بالاهتمام.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل البرازيل.

هل هناك أية آراء أخرى؟

ممثل الدنمارك.

ممثل الدانمرك: شكراً. بالنسبة للاجتماع، على الأقل في (غير مسموع) الوثائق الموجزة، هناك ثلاثة موضوعات يمكننا التعليق عليها. وبقدر ما أرى من وجهة نظر دانماركية، فنحن نشارك وجهة النظر حول الاختصاص. فهذه الأسئلة تمثل مهمة بحث عن الحقائق تفصيلية، ولن تكون هناك قيمة مضافة بخلاف العمل الجاد في اللجنة الاستشارية الحكومية للاتفاق على هذا. ولكن الحقائق هي الحقائق، لذا، إذا كان لدى الناس ذلك، فسأشجعهم على التقدم والإجابة إن كانت لديهم بعض الخبرات.

فيما يتعلق بالوثيقة الأخرى، التي تمثل ممارسة مناسبة، لدي صعوبة في معرفة ما نحتاجه للقيام بهذا. وهذه وثيقة موجزة، وعلى الأقل من وجهة نظرنا، ليس لدينا شيء لنضيفه.

الأمر الثالث يتعلق بالشفافية. من وجهة نظر الدانمارك، فنحن راضون عن الوثيقة. بالطبع، يمكن أن تقول أن هناك بعض الخصوصية تجاه الحكومة، ولكن كحكومة شفافة، لا نعارض حق المجتمعات في معرفة كيفية تفاعل اللجنة الاستشارية الحكومية معنا، بل نرحب بالقيام بهذا. وقد طرحت خلال العملية أسئلة تتعلق بما إذا كنا مهتمين في وجود الشفافية عند اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع المنظمة المعارضة. ويمكن أن يكون هذا سؤالاً. لكنه تحول إلى أن مسار العمل 1 كان خاصًا في هذا الجزء من حيث أنه كان يجري ضمن نطاق ما إذا كان يجب أن يكون هناك مزيد من الشفافية نحو الحكومة. لذا، فليس لدينا اقتراح بأننا يجب أن ندخل في هذا.

فيما يتعلق بالمستقبل، أعتقد، والذي أشار إليه ممثل سويسرا، ربما حقوق الإنسان، وبالتحديد مساءلة المنظمات الداعمة/ اللجان الاستشارية. وعندما يتعلق الأمر بالتنوع، فهذا أمر يجب أن ننظر فيه.

بقدر ما يمكنني أن أرى، يتمثل السؤال المهم بخصوص الاختصاص، فالتوصية الفعلية لن تكون، بقدر ما أفهم، في المستقبل القريب. بل المستقبل البعيد.

شكراً.

الرئيس شنايدر: في المستقبل القريب نسبيًا أو البعيد نسبيًا، ربما، لأنه من المفترض أن يأتي في موعد غايته انتهاء العملية المقرر له منتصف 2018 وفقًا لما أفهم.

لذا شكرًا لكم إلى هذا الحد. لذا، أشعر أن هناك رغبة على الأقل، لبعض المجموعات الفرعية في تنظيم بيان مشترك، إذا اتفقنا على شيء ما.

في حالة الشفافية، إذا كان الجميع يتفق مع وجهة نظر الدانمارك، فيمكننا بالطبع نقل وجهة النظر هذه كوجهة نظر مجمعة في اللجنة الاستشارية الحكومية. كما يمكننا القول أننا نوافق على شيء ما بالإجماع. وليس لدينا مشكلة فحسب مع شيء ما بالإجماع. لذا، فلا يتم استبعاد هذا كخيار في حد ذاته بالطبع.

لا أرى -- ممثل كندا، حسنًا. عذرًا.

ممثل كندا: شكراً جزيلاً لك سيدي الرئيس. أود أن أقترح، أعتقد أني ذكرت صباح اليوم، أننا نريد أن نبدأ في التفكير بالتوازي مع إحدى المنظمات الأعضاء في مجموعة العمل المجتمعية حول موقف اللجنة الاستشارية الحكومية في تمديد الإطار الزمني في مجموعة العمل المجتمعية، وأيضًا التنسيق المقترح للنواتج النهائية. وفقط لوجود عملية مشاورات على مراحل بفترة مشاورات نهائية في النهاية للتعامل مع حالات عدم الاتساق.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكراً.

إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، توماس. ما أفهمه بالنسبة للعملية كما يلي. إذا تعاملت اللجنة الاستشارية الحكومية على أنها إحدى المنظمات الأعضاء للتعليق على أي عملية، فسنحتاج لموقف اللجنة الاستشارية الحكومية إجمالاً.

وإذا كان السؤال في التعقيبات العامة، موضوع للتعقيب العام، فمن حق أي لجنة استشارية حكومية وأي جزء من الحكومة تقديم تعقيباته. ولا يلزم القيام بهذا.

الحالة الوحيدة التي نحتاج فيها لوجود رد مجمع، إذا كنا سيشار إلينا كإحدى المنظمات الأعضاء. هذا كل شيء. بخلاف ذلك، إذا لم نقم بهذا، فسيسطر على وجهات نظركم بالكامل وجهات نظر القطاعات الخاصة حيث يوجد المئات والمئات منها، وهم يحشدون واحدًا تلو الآخر.

لذا يرجى الحرص. ولا تمنعوا أنفسكم من الرد. الحالة الوحيدة التي نحتاج فيها لوجود تنسيق، إذا كنا سيشار إلينا كإحدى المنظمات الأعضاء. بخلاف ذلك، فلديكم مطلق

الحرية، سواء اللجنة الاستشارية الحكومية إجمالاً، أو كل حكومة في اللجنة الاستشارية الحكومية وكل صاحب مصلحة جزئية في الحكومة، السجلات وأمناء السجل ومزودي خدمة الإنترنت وما إلى ذلك.

لذا، دعونا نوضح الأمر. إذا كان لديكم أية شكوك، يرجى سؤال رئيس مجموعة العمل المجتمعية أو أمانة هذه المجموعة. لذا، يجب أن نكون واضحين لعدم تضليل الزملاء.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ممثل إيران. لا أحد يعارض ما تقوله من أننا غير ملتزمين بوجود رأي بالإجماع أو رأي مجمع أو مهما يكن ما تسميه، قبل النهاية، إلا أني لست متأكدًا مما إذا كان ذلك سيجعل اللجنة الاستشارية الحكومية أقوى إذا كان لدينا 15 أو 30 آراء فردية مختلفة إلى حد ما أو ما إذا كنا سنقرر باختيارنا أننا نيد إرسال وجهة نظر مجمعة من كامل اللجنة الاستشارية الحكومية، وهو ما يمثل ورقة واحدة وليس 30 ورقة إلا أنها ربما تكون ورقة تتحدث نيابة عن 170 حكومة ودولة وبعض المراقبين. لكني أعتقد أن الشعور في القاعة واضح ومفهوم.

لدينا الآن مفوضية الاتحاد الأفريقي ثم المملكة المتحدة وبعدها نحتاج لموجز.

ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي: أشكركَ، أيَّها الرئيس. أتفق معكم حول أهمية وجود موقف موحد في اللجنة الاستشارية الحكومية.

وأتحدث الآن نيابة عن فريق عمل المناطق المهمشة. فنحن نعمل مع اللجنة الفرعية لمسار العمل 2 في مجموعة العمل المجتمعية بشأن التنوع وبالتحديد على الاستبيان الذي يتم وضعه. ونظرًا لأن مجموعة عمل المناطق المهمشة تضع أيضًا استبيانها الخاص، فنحن ننظر في الطرق التي يمكننا بها التعاون لضمان أننا ننظر في التنوع من وجهات نظر متنوعة.

لذا، فسنساهم في هذا، وأعتقد أننا نود طرح هذا مرة أخرى على اللجنة الاستشارية الحكومية بمجرد التأكد من التوجه الذي يتخذه، وربما وجود وجهة نظر موحدة بخصوص هذا.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكراً. هذه معلومات مفيدة للغاية.

المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة: نعم، شكرًا لك، حضرة الرئيس.

ما أراه في هذا الشأن بصورة عامة هو عندما تكون هناك دعوة للمساهمات. وكما قال ممثل إيران، فهو أمر مهم لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية المستقلين أن ينظروا فيما إذا كانوا يرغبون في المساهمة بوجهات نظرهم، خاصة بشأن مشكلات الحوكمة الجيدة. الشفافية والمساءلة والتنوع وما إليه. وهناك موضوعات لدى الحكومات كثير من الخبرات بشأنها، ولست متأكدًا أن العديد منا سيمكنهم تطوير نفس المساهمة في أعمال المجموعات الفرعية حسب خبرات ممارسات الحوكمة المناسبة التي تعتمدها الحكومات ضمن نطاق إداراتهم ومجتمعاتهم.

أقترح أن ننظر إلى هذه الفرصة للمساهمة في أعمال المجموعات الفرعية عبر الرد على دعوة المساهمات وأن الحكومة الفردية التي تقوم بهذا تشارك الردود مع اللجنة الاستشارية الحكومية. وربما يساعد هذا بدوره بالفعل في تعزيز إحساس الفرصة بصورة أكبر عبر اللجنة.

لذا، فأنا أطرح هذا فحسب كاقتراح للمساعدة في حشد الأعضاء في هذه اللجنة لمراجعة فرص المساهمات وكما قال الزملاء، ضمان وجود الحكومات لطرح القضية وطرح مساهماتهم.

بالنسبة للاختصاص، حسنًا، علينا النظر بهذه المسألة. ولدينا حتى 17 أبريل، للدعوة لنوع من الخبرات في الموضوعات مثل التقاضي وما إلى ذلك. أعتقد أن هناك ربما فرصة لنا لنبدأ ونرى كيف يمكننا المساهمة في بناء المعرفة، إن أردنا، بالأسئلة المتنوعة فيما يتعلق بالاختصاص والناتجة من كيفية أداء ICANN وأصحاب المصلحة والمشاكل التي قد تظهر في النزاعات وحل النزاعات وما إلى ذلك. وبعد ذلك، أعتقد أن الأمر يتعلق مرة أخرى بالمساهمة الفردية، ولكن مشاركة هذه المساهمة مع اللجنة بصورة أكبر بحيث يكون هناك نوع من الدراية الأكبر بالمساهمات التي ترد من الحكومات.

شكراً.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك يا ممثل المملكة المتحدة.

لذا، من الواضح أن المساهمات الفردية مرحب به من الجميع وأن لدينا على الأقل بعض الطلبات لمحاولة تنسيق بعض الموافق حول عدد من هذه الأمور.

على سبيل المثال، مساءلة منظمات الدعم/ اللجان الاستشارية أحد الأمور التي ربما تكون مطلوبة بالفعل للاستجابة كلجنة استشارية حكومية لأن الأعضاء الأفراد ليسوا منظمات دعم أو لجان استشارية. لذا، فالأمر يعتمد بالفعل على كل من المجموعات الفرعية وطبيعة هذا العمل.

سأترك الكلمة لممثل فرنسا وبعدها، علي أن أقدم موجزًا. شكراً.

ممثل فرنسا: شكرًا لك، توماس.

أود أن أجذب انتباه اللجنة الاستشارية الحكومية إلى العمل الذي قامت به مجموعة العمل الفرعية بشأن التنوع. وكما تعرفون، هناك ورقتان أو وثيقتان، الاستبيان الذي سيتم إرساله قريبًا وكذلك التقرير لوضع بعض التوصيات.

أعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية رمز للتنوع في ICANN، وهي مهمة للغاية للحكومات للمشاركة الفعالة، حتى نضع وجهات نظرها ونتأكد من إمكانية عرض اللجنة الاستشارية الحكومية لمساهمات مجمعة في المجموعة الفرعية.

لا أعرف إلى أي حد ترغب في المشاركة بصورة فردية أو كجزء من اللجنة الاستشارية الحكومية كمجتمع ككل. وأعتقد أن هذا سيتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية. لذا، سنتعامل مع الموضوعات الخاصة الأخرى فيما يتعلق بالترجمة والمشاركة. لذا، أدفع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية للمشاركة بفعالية لأنهم رمز لهذا التنوع.

الرئيس شنايدر: -- ليس فقط، ولكن خاصة في المجموعة الفرعية للتنوع.

لذا، أعتقد كما قلت، نشجع الجميع لتقديم مساهمات حول فترات التعقيبات العامة مهما تكن المتاحة والتي ستكون متاحة. وسنرى، عندما يكون هناك شيء ما، حيث نعرض مقترحاتكم أو ربما نحصل على المقترحات، ونقوم بصياغتها لوجهة نظر مجمعة للجنة في بعض المجموعات الفرعية. وسنقبل مسودة التوصيات بمجرد طرحها.

أعتقد أني يمكنني التوقف الآن أو علي التوقف الآن، والنظر في الإطار الزمني، والانتقال إلى البند التالي على جدول الأعمال، وهو أمر مهم للغاية، وله أولوية مرتفعة للغاية واهتمام كبير.

بناءً على ذلك، خصصنا العديد من الجلسات لمختلف جوانب هذا الجزء من ممارسة وضع إطار عمل للجولات اللاحقة من إصدارات نطاقات gTLD الجديدة.

ولدينا بالطبع توم من الأمانة وكذلك المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر يتابع هذا عن قرب شديد. كما أن لدينا بعض المشاركين والأعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية، مثل جورج من سويسرا الذي ساعدنا في متابعة هذا. ولدينا النقاش، إذا كنتم تذكرون، فيما إذا كان يجب أن نقوم بإنشاء فريق عمل يحاول وينظر في هذه الأمور بصورة أكثر انتظامًا بكثير. وقد تم اعتبار هذه ثقيلاً إلى حد ما من حيث التنظيم. بعد ذلك، كان لدينا مقترح ربما ينص على مسؤولية خاصة لنواب الرئيس في التصرف كمسؤولين عن

المواضيع. لقد ناقشنا هذا في فريق القيادة. ونظرنا في العثور على الأفراد والموارد للمساعدة في هذه المهمة. ومن ثم فإن هذا الموضوع قيد المناقشة.

سأتوقف هنا، مع ملاحظات تقديمية عامة وأترك الكلمة إلى توم ليعرض بعض المعلومات الإضافية. وسأعثر على الموجز، بخصوص بند جدول الأعمال 6 "أ" و"ب"، وبعدها مرة أخرى رقم 22، الشريحة 22 من جدول الأعمال.

لذلك شكراً جزيلاً توم على تقديم بعض التفاصيل لنا.

توم ديل: شكرًا لك، توماس.

ما حاولنا القيام به هو وضع المواد والمعلومات أمام اللجنة الاستشارية الحكومية بحيث يكون لدينا في نهاية هذا الاجتماع المعلومات الأحدث كما نفهم، حول تطور أعمال وضع السياسات لنطاقات gTLD الجديدة. وهذا جزء بالأساس من عملية وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة.

الآن، يتمثل المقصد، كما توصلنا إليه مع بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية ونواب الرئيس، من جلسة عصر اليوم في وجود مقدمة تغطي كيف يمكن أن ترغب اللجنة في تنظيم أي مساهمات إضافية من عملية وضع السياسات. وهناك بعض الأسئلة المحددة الموضوعة من مجموعة عمل عملية وضع السياسات قريبًا على المجتمع بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية.

هناك الكثير من الأسئلة في الواقع.

بعد بعض المناقشات الأولية، سيكون بعض الرؤساء المشاركين في هذه المجموعة الذين تحدثوا إلى اللجنة الاستشارية الحكومية قبل ذلك -- جيف نيومان وأفير دوريا -- هنا للحديث إليكم حول عملية مشاورات المجتمع، والأعمال العامة للمجموعة والتوقعات لديهم أو لدى اللجنة الاستشارية الحكومية مع التقدم لتلبية الإطار الزمني.

بعد ذلك، يكون المقصود الانتهاء من العرض بقيادة المملكة المتحدة ومجلس أوروبا فيما يتعلق بالورقة حول طلبات المجتمع، وهو أحد عناصر عملية سياسات gTLD الجديدة. وإذا كان هناك أي وقت آخر لطرح بعض الموضوعات التي تقوم فيها اللجنة الاستشارية الحكومية ببعض الأعمال بالفعل كدعم للطلبات لنطاقات gTLD الجديدة في الدول النامية على سبيل المثال أو إجراءات الحماية للعملاء. لذا، فهذه خطة صلبة كما ناقشنا مع بعض الأعضاء.

حتى نتناول الجزء الأول بخصوص كيف يمكن أن ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في تنظيم كافة ماركتها مع الأعمال الإضافية في عملية وضع السياسات حول نطاقات gTLD الجديد، في رسائل البريد الإلكتروني التي أعرف أنكم تتطلعون إلى استلامها مني بصورة يوميًا تقريبًا بما يؤدي هذه الاجتماعات، عذرًا، إلا أن هذه الوسيلة الوحيدة في الوقت الراهن للحصول على هذه المعلومات منكم -- طرحنا سابقًا عددًا من الخيارات لمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في تقدم أعمال عملية وضع السياسات. وأولها هو استخدام أعمال اللجنة الاستشارية الحكومية الحالية وليس هياكل جديدة حيث يوجد توافق واضح.

تعمل الكثير من المجموعات داخل اللجنة الاستشارية الحكومية، وليس خارجها، على بعض مواطن السياسة هذه، لأني متأكد أنكم تعرفون.

الموضوع الثاني ربما يكون محاولة طرح عملية للحصول على وجهات نظر اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن كيفية تحديد أولوية الموضوعات، وأي مواطن السياسة هذه قد ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في زيادة التأكيد عليه وكيفية تتبعهم مقابل بعض الأسئلة التي ستأتي من عملية وضع السياسات ومن الرؤساء المشاركين الجالسين بأنفسهم على الطاولة التي أتحدث منها.

للتأكيد -- ثالثًا، أحاول تأكيد من هم مسؤولي الموضوعات. نعتقد أننا نعرف. ونعتقد أنكم تعرفون. لكن في بعض المواطن، ربما تكون هناك حاجة لبعض النقاش حول مسؤول الموضوع لبعض هذه المشكلات في أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الحاليين. وأخيرًا، لمحاولة تنظيم بعض المساعدة والدعم من نواب الرئيس في اللجنة الاستشارية الحكومية والدعم الذي تريدون الأمانة أن تقدمه في هذا الصدد. إذن هذه نظرة عامة سريعة.

ربما أطلب من جورج إن كان يرغب أن يضيف شيئًا لأننا عملنا عن قرب معه كأحد قادة الجلسات السابقة. هل هناك أي موضوعات يجب أن تكون أمام اللجنة الاستشارية الحكومية لتنظيم أعمالها؟ ربما يود التعليق على هذا أم لا. بخلاف ذلك، سأتوقف عند هذا في الوقت الراهن. شكراً.

[انتهاء التدوين]